

على الخلاف

فرنسا... الطبقة الوسطى تريد إسقاط النظام؟

بيار ابي صعب

الحشود الغاضبة في شوارع فرنسا، منذ أسبوعين، غاقت القوى السياسيّة التقليديّة، وأدهشت العالم، في ظلّ تراجع المعارضة التقليديّة، من حزبيّة ونقابيّة، بعدما نجح الرئيس ماكرون - خريج بنك «روتشيلد» والطغمة الماليّة - في ضرب فكرة الأحزاب، يساراً ويميناً. هذه الحشود غير المنظّمة التي أعلنت بغفوية عن بدء «الشتاء الفرنسي»، على قاعدة «الربيع العربي» (طبعاً، مع حفظ النسب بين طرفي المقارنة)، حصلت أمس، أخيراً، على أول تنازل من الحكومة الفرنسيّة، «تتأزّل» خجول، لكن أهميّة أنّه يأتي بعد

تعدّت طال، يعكس غطرسة مانويل ماكرون الملقّب بـ«جوبيتر»، تدليلاً على تفزذه بالحكم من عليائه، متجاوزاً حتى مؤسسات الجمهوريّة، محاطاً بفرقة الأميري من «زعران» الأمن (بينما لا شركاه) إلى خبراء الحاشية ومستشاريها. لقد أعلن رئيس الحكومة إدوار فيليب، أمس، «تأجيل» فرض الضرائب المقرّرة على المحروقات، لمدة ستة أشهر فقط. ويمكن أن نعتبر ذلك تراجعاً تكتيكياً لحكومة ماكرون الثانیة، بعدما تراجعت شعبيّة وتزعّزت صورته، بفتح المجال أمام كل المتاورات الممكنة. هل يهدف قرار التجديد إلى «تفخيخ» غضب الشارع الهادر؟ كل ذلك عشية تحركات مقلقة، إذ

يُتوقّع أن تشهد فرنسا عطلة أسبوع حامية، ستكون الأضخم شعبيّاً، منذ اندلاع الاحتجاجات ضد ما بات يمكن تسميته «النظام» الفرنسي، في ظل أوروبا الليبرالية القائمة على خدمة الأسواق والشركات الكبرى، واستغلال الشعوب وابتناء الطبقات الوسطى والدنيا. لا يبدو أن التحرك سيكتفي بهذا التنازل. لكن من هم اصحاب «السترات الصفراء» الذين لا يرضون تحت لواء حزب معين، أو نقابية؟ كيف ظهروا فجأة بعد «الفشل» النسبي، منذ عامين، للمعارضة النقابية، والمعارضة السياسيّة بقيادة جان - لوك ميلانشون زعيم تيار «فرنسا المتحرّدة»، في تنظيم الحركة

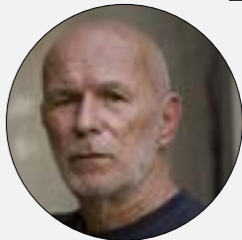
الاحتجاجيّة على سياسة ماكرون الليبراليّة السافرة؟ لقد انطلق ماكرون، مدعوماً من أكثرية النيابيّة، في كسر «النموذج الاجتماعي» الفرنسي القائم على دولة الرعاية، وضرب قانون العمل الذي هو نتيجة نضالات شعبية ونقابيّة طويلة تعود إلى «الجبهة الشعبيّة» عام 1936، وذلك خدمة لمخطق السوق وأرباب العمل، والمصالح الرأسماليّة. ولم تستطع ثنیه عن عزميته المعارضة للرجولة التي نزلت إلى الشارع، لكن كان يكفي أن تقهر حكومته رفع الضريبة على المحروقات حتى يلتهب الشارع، ويشتعل حريق بات من الصعب إخماده، يراهن الأكثر راديكاليّة اليوم على إسقاط رئيس

الجمهويّة، أي بمعنى آخر وبعبارة «عربيّة»، «إسقاط النظام السياسي» الليبرالي بات ماكرون صورته التي تحركها هي في العمق نتيجة تراكم حقيقي للنقمة الشعبيّة على منظومة اقتصاديّة وسياسيّة يحكمها البنك المركزي الأوروبي، وتشكل ملامحها منطلق السوق على حساب الرخاء والأمان الاجتماعي. اليوم يتغيّر الواقع بسرعة، حتّى بقنا أمام «حركة احتجاج» بالمعنى الكامل للكلمة، بدأت تتنظّم وتفرّز قياداتها، وخطابها، وبرنامجه الاجتماعي الذي يتضمّن قائمة مطالب تبدأ بالـ1300 يورو حدّاً أدنى للأجور، وتنتهي بغرض ضرائب عالية على الشركات العالميّة الكبرى للزمن

الرقمي، تتناسب مع ضخامة أرباحها. هل هي ولادة قوى اجتماعيّة فاعلة كالتي وفتت وراء التحركات الكبرى التي أريخ فرنسا، من الجبهة الشعبيّة التي أريست الإجازات المدفوعة والـ 35 ساعة عمل أسبوعاً، إلى ابار/ مايو 1968، وصولاً إلى التظاهرات الكبرى التي عطلت إصلاحات الرئيس شيراك الليبرالية بين 1994 و1995؟ هل سيفرّز تحرك «السترات الصفراء» تياراً سياسياً منظماً، وإزناً، له قياداته وبرامجه، يقف بوجه ليبراليّة ماكرون المتغطّرة التي أعطت الانطباع باستحالة مواجهتها؟ أم أنّها طفرة عابرة، لن تلبث أن تنحسر فتعود مياه «النظام الفرنسي» إلى مجاريها الطبيعيّة؟

مقابلة

إجراها
وليد شرارة



جان مارك رويان

«السترات الصفراء» أحيّت مفهوم المقاومة

لا شك في أن «الأعمال المباشرة»

التي شهدتها شوارع عدد من مدن وبلدات فرنسا، أي التصدي للآجهزة الأمنية للسلطة الفرنسيّة، واستهداف رموز الرأسماليّة والثراء الضاحن، من الألف

المظاهيرت المنازكت في

إحدى أكبر الحركات الاحتجاجيّة

التي عرفتها البلاد في تاريخها

المعاصر، قد أعطت شحنة قوية

من التفاؤل لجان مارك رويان،

قائد «منظمة العمل المباشر».

فالرجل الذي قضى ما يقارب

خمساً وعشرين سنة في السجون

الفرنسيّة، بثمة المسؤوليّة

عن عمليات اغتيال لشخصيات

مصريّة واقتصاديّة فرنسيّة،

واسرائيليّة، بقي متمسكاً بالتأويل

التي دفعته إلى اعتماد العنف

الثوري، فضلاً عن الاستغناء

والمفهوريت والمظلوميت عبر

العالم، ضد الرأسماليات الإمبرياليّة

والصهيونيّة. وهو يعتقد اليوم

أن استمرار الصراع الطبقي، وسياسة

القمع المعتمدة ضد الحركات

الاجتماعية، قد تفسدان في

العالم لإعادة بناء حركة ثورية

جزرية

الأخير هو نتاج للمتحوّلات البنيويّة التي شهدتها فرنسا في العقود الماضية، تكاليف العيش المرتفعة في المدن الكبرى دفعت الفراء ومحدودي الدخل إلى الضواحي البعيدة والريف، شهدنا في الفترة إياها اختفاء تدريجياً لوسائل النقل العام في هذه المناطق، وأصبحت وسيلة النقل الوحيدة هي السيارة، لكن الناس أضحووا لا يستطيعون دفع الثمن المرتفع للوقود» ويضاف

إلى ذلك، وفق رويان، الضرائب «التي تنقل كاملهم، والمتزامنة مع إلغاء الضريبة على الثروات الكبرى، تلغى هذه الضريبة في الفترة ذاتها التي يسبب فيها الخطاب الرسمي الموجه للجماهير، بالحديث عن الأزمنة والإصلاح الهيكلي وضرورة شد الأزرمة».

لكن، من هي القوى السياسيّة القادرة على التأثير في الحركة الاحتجاجية ومآلاتها؟ «قوتان

منظمتان رئيسيتان تشاركان في الاحتجاجات، فرنسا المتحرّدة، اليسارية، واليمين المتطرف، ولكنهما لا تعبران عن جميع الكتل والقوى المشاركة فيها. هناك قوة ثالثة مكونة من مجموعات ترغب في تشكيل إطار سياسي يمثلها، كما حدث في إيطاليا مثلاً مع حركة النجوم الخمس. التناقضات تتمظهر برفض المفهوم السائد للسياسة، وكذلك رفض المؤسسات.

حاولت السلطات تجاهل الحركة واستنزافها لإضعافها، لكن النتيجة كانت تجذّر جزءاً منها. غالبية الأشخاص الذين شاركوا في المواجهات مع الأجهزة الأمنية، وفي عمليات تطهير وتكسير المتاجر والسيارات، لم يسبق لهم أن فعلوا ذلك. نحن أمام شكل من الانتفاضة الشعبيّة.

ويواصل: «هنا في المدينة، التي أعيش فيها، نزل طلاب المدارس الثانوية إلى الشوارع، واصطدموا بأجهزة الشرطة. كتل وقوى متعددة تنضم إلى الاحتجاجات مع مطالبها، وتساهم في تجذرها في مواجهة النظام وأجهزته القمعية، وبمهاجمة ماكرون كرمز. لقد انضمت الأحياء الشعبيّة أيضاً، حيث تقطن غالبية من أبناء المهاجرين، عانت طويلاً من عنف أجهزة الشرطة، إلى الحركة، وهذا تطور شديد الأهمية. إنها حركة شديدة التعقيد، ولا أرى كيف ستنجح السلطات في احتوائها وتهدئتها إن كانت تستطيع ذلك أصلاً».

وعن الاستثمار السياسي المحتمل للحركة، وإمكانية تحولها إلى رافعة لتشكيل قطب جزري، يقول رويان: «هناك نقاش محتدم في أوساط اليسار الجزري. رد الفعل الأوّلي في بعض أوساطه كان اتهام الحركة بالشعبويّة، وحتى بالفاشيّة. اختلفت المواقف اليوم كثيراً، نقابات ومجموعات يسارية جزرية تشارك فيها، وقد شكّل السبب الماضي منعطفاً نحو المزيد من المشاركة. قطاعات متسعة باضطراب من الجماهير الشعبيّة، ومن قواها السياسيّة، تعارض بحزم أكبر النظام وسياساته وأجهزته. نحن أمام أزمة سيطرة بالمعنى الفعلي للكلمة بالنسبة إلى النظام. السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ووسائل الإعلام جميعها محط إدانة من الجموع الغاضبة. شرعية هذه

المؤسسات باتت عرضة للتشكيك. أزمة السيطرة تعني حركة احتجاج عارمة وعجز السلطة عن إدارة المناضل الثوري أرنست كوردورا أن احتمالات التغيير الثوري من داخل فرنسا باتت معدومة، فرحل عنها، وألّف من المنفى رواية «هورا!!! أو الثورة من خلال القوزاق» (Hurrah!!! ou la revolution par les cosaques)

قبل انتحاره في سويسرا. يتخيل كوردورا في روايته اقتحام القوزاق، وهو يضم إليهم جميع الشعوب المنصفّة «بربرية» آنذاك كالأفارقة والعرب والصينيين، لفرنسا وأوروبا، وقيامهم بتدمير جميع أسس ومظاهر الحضارة الرأسماليّة. لم تتحقق نبوءات كوردورا لكنه كان لبيتجه كثيراً لو قدر له مشاهدة معارك الشوارع والحرائق المشتعلة في أحياء باريس الراقية، لم يعد العنف محصوراً في أحياء الضواحي الفقيرة، حيث تقطن غالبية تتحدّر أصولها من المستعمرات الفرنسيّة السابغة، أو في المقلب الآخر من العالم، في جنوبه العربي والأفريقي بشكل خاص، حيث أتد السياسات الاستعماريّة العربيّة إلى نيكية شعوب

بأكملها نتيجة تدمير دولها وجلّ مقومات بقائها. لقد انفجر العنف في قلب مدينة «الأنوار» معلناً، ربما، نهاية حقبة طويلة من «السلام الاجتماعي» دفع أثمانها الباهظة عشرات الملايين ممن لم يحالفهم الحظ بالولادة في النصف الشمالي من الكوكب.

موازنات القوى الدولية والسلام الاجتماعي

عندما يتحدث البعض عن «النموذج الاجتماعي» الفرنسي الذي دخل في طور الأضمحلال، يتعاملون عمداً عن الشروط الجيوسياسية والحيواتقتصادية التي جعلت عملية إعادة التوزيع الجزئية للثروة التي يفترضها، ممكنة. لم يرتبط الأمر بالحس الاجتماعي المزيف للنخب السياسيّة الدفاعية عن التوسع الاستعماري (هل هي صدقة؟)، في أواسط القرن التاسع عشر، فرنسا بضرورة السير على خطى بريطانيا العظمى إن أرادت الوصول إلى مستويات شبيهة من الزدهار والرخاء والاستقرار. رأى توكفيل أن التوسع الاستعماري وحده الكفيل بتأمين شروط النهضة الاقتصاديّة والسلام الاجتماعي الداخلي عبر السيطرة على موارد وثروات وأسواق البلدان المحتلة وفتح الباب أمام إمكانية انتقال قطاعات من السكان إليها للعيش فيها كمستوطنين.

لقد بدأ النموذج الاجتماعي بالتآكل مع انطلاق مسار العولمة



مقالة

«البرابرة» يجتاحون باريس

الاقتصادية التي ظلت النخب الغربية أنه سيفضي إلى تعزيز هيمنتها السياسية والاقتصادية على العالم ويسمح لها بالتحمر من العقود والصوابط الاجتماعية الداخلية. لختفاء التهديد الخارجي الذي مثله، على رغم جميع مثالبه، النموذج السوفييتي وانهايار الأحزاب الشيوعية والنقابات المرتبطة بها بدرجة أو أخرى، منحاً لرأس المال شعوراً بالقوة المطلقة دفعته أيضاً للتخلل من التزاماته حيال قطاعات وازنة من سكان بلدان المركز وإعادة النظر بمنظومات الخدمات الأساسية التي كان يؤمنها لهم في فترات سابقة.

لم تكن نتائج العولمة كما توقعتها النخب الغربية والغربية. هي سزعت من صعود منافسين اقتصاديين وسياسيين غير غربيين وإلى بداية تراجع نفوذ القوى الغربية وحصنتها من الأسواق العالميّة. ومع تزايد حدة المنافسة مع الصاعدين الجدد، باتت النخب الحاكمة في الغرب معنية بإقناع شعوبها، وليس أصحاب الراسمال الكبرى، بضرورة شد الأزرمة وتقديم التضحيات لاستئطاع الشركات الفرنسيّة منافسة تلك الصينيّة أو الهنديّة وإلا فإن أوضاع الشعوب ستزداد بؤساً

الاحتجاج الاجتماعي الذي تعبّر عنه حركة السترات الصفراء، حتى ولو انطلق اعتراضاً على رفع أسعار الوقود، آت من بعيد. هو نتاج لجميع السياسات النيوليبرالية التي جرى تطبيقها منذ عقود من قبل جميع الحكومات المتعاقبة، اليمينيّة منها واليسارية. لقد شهدت فرنسا

بفعل هذه السياسات مجموعة من التطورات اللافتة منها هجرة الفقراء ومحدودي الدخل من المدن إلى الضواحي البعيدة والأرياف أي باتجاه معاكس للهجرة من الريف إلى المدينة التي بدأت مع نشأة الرأسمالية الصناعية واستمرت كاتجاه ثقيل لعقود طويلة. تطوّر لافت آخر هو عجز الفريق الحاكم عن التعامل مع الاحتجاجات بلغة أخرى غير لغة التخوين والغنف. تجسيد قرار رفع أسعار الوقود بعد عدة أسابيع على انطلاق الاحتجاجات وتحولها إلى حركة على النطاق الوطني تدبّن الحاكم بتنهمه بالانحياز ضد المصالح الأساسية لغالبية الشعب دليل على العمى السياسي لهذا الفريق ومؤشر على أن مستقبله السياسي لن يكون زهرياً. تطوّر ثالث هو استسهال لجوء مجموعات كبيرة من المحتجين إلى العنف في مواجهة العنف القمعي للأجهزة الأمنية وريداً على سياسة الانزراء التي اتبعتها لكن هذا العنف ناجم أيضاً عن الغضب المتراكم بسبب ظروف العيش الصعبة وسياسات الإفكار التي فرضت عليهم. منذ بداية الاحتجاجات عادوا يمتلئون ما كانت النخب الفرنسيّة الحاكمة تسميه «الطبقات الخطرة». لقد اجتاحت البرابرة مدينة الأنوار لكنهم لم يأتوا من وراء الحدود!

وليد شرارة

بعد هزيمة ثورة 1848 في باريس، التي انتهت بمذابح دموية بحق المتفخضين والعمال، اعتبر الطبيب والصحافي

والمناضل الثوري أرنست كوردورا أن احتمالات التغيير الثوري من داخل فرنسا باتت معدومة، فرحل عنها، وألّف من المنفى رواية «هورا!!! أو الثورة من خلال القوزاق» (Hurrah!!! ou la revolution par les cosaques)

قبل انتحاره في سويسرا. يتخيل كوردورا في روايته اقتحام القوزاق، وهو يضم إليهم جميع الشعوب المنصفّة «بربرية» آنذاك كالأفارقة والعرب والصينيين، لفرنسا وأوروبا، وقيامهم بتدمير جميع أسس ومظاهر الحضارة الرأسماليّة. لم تتحقق نبوءات كوردورا لكنه كان لبيتجه كثيراً لو قدر له مشاهدة معارك الشوارع والحرائق المشتعلة في أحياء باريس الراقية، لم يعد العنف محصوراً في أحياء الضواحي الفقيرة، حيث تقطن غالبية تتحدّر أصولها من المستعمرات الفرنسيّة السابغة، أو في المقلب الآخر من العالم، في جنوبه العربي والأفريقي بشكل خاص، حيث أتد السياسات الاستعماريّة العربيّة إلى نيكية شعوب

بأكملها نتيجة تدمير دولها وجلّ مقومات بقائها. لقد انفجر العنف في قلب مدينة «الأنوار» معلناً، ربما، نهاية حقبة طويلة من «السلام الاجتماعي» دفع أثمانها الباهظة عشرات الملايين ممن لم يحالفهم الحظ بالولادة في النصف الشمالي من الكوكب.

موازنات القوى الدولية والسلام الاجتماعي

عندما يتحدث البعض عن «النموذج الاجتماعي» الفرنسي الذي دخل في طور الأضمحلال، يتعاملون عمداً عن الشروط الجيوسياسية والحيواتقتصادية التي جعلت عملية إعادة التوزيع الجزئية للثروة التي يفترضها، ممكنة. لم يرتبط الأمر بالحس الاجتماعي المزيف للنخب السياسيّة الدفاعية عن التوسع الاستعماري (هل هي صدقة؟)، في أواسط القرن التاسع عشر، فرنسا بضرورة السير على خطى بريطانيا العظمى إن أرادت الوصول إلى مستويات شبيهة من الزدهار والرخاء والاستقرار. رأى توكفيل أن التوسع الاستعماري وحده الكفيل بتأمين شروط النهضة الاقتصاديّة والسلام الاجتماعي الداخلي عبر السيطرة على موارد وثروات وأسواق البلدان المحتلة وفتح الباب أمام إمكانية انتقال قطاعات من السكان إليها للعيش فيها كمستوطنين.

لقد بدأ النموذج الاجتماعي بالتآكل مع انطلاق مسار العولمة